على الغلاف

جعجع يخسر LBC
أموال القوات خوّة

انتهت الجولة الأولى، أمام المحاكم، بعد نحو 12 عاماً من النزاع بين بيار الضاهر وسمير وجعجع، كسب الضاهر هذه الجولة، نتيجة عدم شرعيّة «القوّات» (القديمة). لا نتيجة ما قدّمه للمحكمة من أوراق. هذا ما يقول الحكم الصادر أمس. لم يستطع جعجع «بلع» النتيجة بسهولة. أهان القاضية. مشكلته أن حصّته من تركة الحرب الأهليّة مميّزة. الحكم يقول: المؤسسة اللبنانية للإرسال، مع «انترناسيونال» أو بدونها، كان ينبغي أن تعود ملكيّتها للشعب اللبناني... صاحب المال الذي كانت تجبيه القوات إبان الحرب

محمد نزال

قبل أكثر من أربعة أشهر، وفي ختام جلسة المرافعة، توجّهت القاضية فاطمة جوني إلى الخصمين أمامها، قائلة: «لست من النوع الذي يقبل التدخّل، لديّ مناعة مطلقة، وحيادية، مع علمي أنّنا لسنا في مدينة فاضلة، ولكن مَن لديه شكّ فليقل لي الآن وأنا عندها لا أحكم في القضيّة». تقول لهما إنها حاضرة لأن تتنحّى. وكلاء «القوات اللبنانيّة» أعطوها الثقة، وعلى رأسهم النائب المحامي جورج عدوان، وكذلك فعل بيار الضاهر ووكيله المحامي نعوم فرح. ابتسمت جوني، القاضية المنفردة الجزائية في بيروت، للحاضرين ورفعت الجلسة

> رات القاضية أنه كان يتحتم مصادرة التلفزيون بفعل حلّ ميليشيا القوّات اللبنانية

إلى الحكم. أصدرت القاضية حكمها أمس: «إبطال التعقّبات المسوقة في حقّ المدّعى عليهم (الضاهر والمؤسسة اللبنانية للإرسال إنترناسيونال)». سمير جعجع باسم «القوّات» هو الجهة المدّعية على الضاهر بتهمة إساءة الأمانة. خسر جعجع القضيّة... إلى الآن. القضيّة التي أثيرت قضائياً، قبل نحو 12 عاماً، لم تنته بعد. سيكون هناك استئناف ودفوع وأشياء كثيرة مملّة. احتفل الضاهر أمس مع العاملين في تلفزيونه. جعجع بدا مكسوراً. ذهب بعيداً عندما تناول القاضية متحدّثاً عن «طعجتها السياسيّة». راحت تصريحاته «تنطنط» من شاشة إلى أخرى: «الحكم في جزء منه هو افتئات علينا لأسباب سياسيّة بحتة، كونها، أي القاضية، وضعت رأيها السياسي البحت في الحكم». هذه إهانة للقاضية. لم يصدر، أمس، أيّ بيان عن مجلس القضاء الأعلى للتضامن مع زميلتهم. هل على القاضية أن تسكت على تطاول جعجع؟ إن تكلمت سيخرج مَن يقول لها، مِن المجلس المذكور، إن عليها التزام «موجب التحفّظ». أي أن تصمت. حسناً، دافعوا عنها أنتم يا «كبار القضاة». أين نادي قضاة لبنان، الكيان «الثوري» الجديد، الذي من جملة أهدافه الدفاع عن كرامة القضاة وإلخ إلخ؟ سمير جعجع يتكلّم الآن عن قضاء مسيّس، بعدما كان طلب من القاضية جوني نفسها، سابقاً، أن تأتي إلى مقرّه في معراب لسماع إفادته، آنذاك قالت له لا، أنا قاضية، بكامل سلطتي، فتعال أنت إلينا أيها المواطن «العادي». يبدو أنّ هذه الوخزة ما زالت تؤلمه. جعجع، الكاره للقضاء المسيّس الآن، هو نفسه مَن كان حضر قبل سنوات إلى العدلية، في القضيّة نفسها، بسيارة وزير العدل «القوّاتي» السابق إبراهيم نجّار. المتضرّر غالباً يصرخ، يعترض، ولكن أن يذهب إلى إهانة القاضي والتشكيك في نزاهته، بلا إثبات، فهذه تقيلة في «دولة القانون والمؤسسات». حكم القاضية جوني، الذي اتسعت له نحو 120 صفحة، ضمّ تفاصيل هائلة، أرهقها بها المدّعي والمدّعى عليه، وشهود كثر، تصل الحاضر بأكثر من 30 سنة خلت. حكايات الحرب الأهليّة و«المجتمع المسيحي» وما إلى ذلك. يكفي أحدنا أن يعلم أن كريم بقرادوني كان من بين الشهود ليعلم كمّية المعلومات في الملف. مَن حضر جلسة المرافعة الأخيرة، قبل نحو أربعة أشهر، حتماً سمع القاضية تقول: «بدّي أخلص بقى مِن هالملف».

احتفل الضاهر مع موظفي التلفزيون وقال إن جعجع «كثير زغير قدام الوليد بن طلال» (مروان طحطح)

مجرّد قراءة نصّ الحكم تُسبب صداعاً. كان جعجع يُريد استعادة التلفزيون (الذي كان اسمه المؤسسة اللبنانية للإرسال، بلا «انترناسيونال»). لم يحصل على ذلك. تُخبره المحكمة الآن أنه في ثمانينات القرن الماضي، في الفترة التي يمتد إليها النزاع القضائي، لم تكن «القوات» سوى ميليشيا عسكرية. كتبتها القاضية بوضوح في نصّ حكمها: «القانون اللبناني لم يختزن نصوصاً تعترف للميليشيات بالشخصية المعنوية». لم تكن جمعية، لم يكن لها «علم وخبر» وبالتالي، أمام القانون، لم تكن موجودة. وكلاء «القوات»، وخلال سنوات النزاع القضائي، حاولوا تثبيت اتصال وحدة «القوّات» القديمة بـ«القوات» الجديدة (التي أصبحت شرعيّة). بالمعنى التاريخي، بحسب الحكم، نعم ربما يكون هناك وحدة، ولكنها «لا تستقيم من الناحية القانونيّة». فبعد حلّ الميليشيات (مع انتهاء الحرب الأهليّة)، يكون كيانها زال من الوجود، لذا فالوحدة (اتصال القديم بالحديث) مستحيلة بين الوجود والعدم». هل تحدّثت القاضية عن «القوّات» على وجه الخصوص، كما حاول جعجع، في تصريحاته أمس، أن يقول؟ كلا، إنّه يُدلّس، وربّما يُراهن على أن أكثر الناس لن يطالعوا النصّ الكامل للحكم. هذا ما جاء في النص: «كانت كغيرها من الميليشيات تسعى إلى تقسيم البلد وتمارس الاقتتال الأهلي بين أبناء البلد الواحد». لم تكن القاضية هنا تتحدّث عن هذه التفاصيل حبّاً بها، بل كانت تفنّد ادعاءات الخصوم في القضيّة، كما أوردوها هم، لتؤكّد لهم أنّ التنظيم، وعلى فرض ثبوت وجوده القانوني، فإنّ وجوده هذا لا بدّ أن يكون «شرعياً». التنظيم «القوّاتي» لم يكن كذلك، كسائر المتحاربين. القاضية تحدّثت بلغة الدولة ومنطقها. هي لا ترى أن لـ«القوات» ولا حتى للضاهر، أو لأيّ معنى آخر من تلك الفترة، الحقّ في تملّك أشياء حصلوا عليها بفعل الحماية من الشعب اللبناني. قالتها بوضوح: «إنها أموال الشعب». الحكم يتحدّث عن أنه بعد حلّ الميليشيات، فإنّه، وتبعاً للقانون، يمكن أن «تؤول أموالها إلى الدولة وتُضحى عرضة للمصادرة». هذا يعني أنّه حتى لو كان الحكم أدان الضاهر، بإساءة الأمانة، فالأكيد أن ملكيّة التلفزيون لن تؤول إلى جعجع و«القوّات». أمام هذا المقطع من الحكم، لا يعود هناك من حاجة للحديث في سائر التفاصيل القانونيّة الأخرى، سواء لما عرض له في موضوع مرور الزمن أو الصلاحيّة المكانيّة وغير ذلك. هذه هي الخلاصة. جعجع سخر من مسألة «أموال الشعب» والمصادرة لصالح الدولة، وبدا أنّه يُريد من القاضية تعميمها على جميع الأحزاب، ولكن فاته أنّ ليس للأحزاب الأخرى قضايا مماثلة الآن أمام القضاء. يمكنه قول ذلك لو وصلت قضية مماثلة أمام القاضية ثم حكمت خلاف حكمها. ما ذنب جوني إنْ شاءت أقدار جعجع أن يكون الضاهر في حياته؟ في الواقع، ليت جوني كانت في موقع النائب العام لدى محكمة التمييز، بُعيد انتهاء الحرب الأهليّة، لكان ربّما شكل لبنان اختلف تماماً. الآن هي ليست سوى قاضية جزاء منفردة. ليس لها سوى أن تبتّ بما بين يديها. ليس ذنبها أنّ لـ«القوّات» تركة خاصة جدّاً، قياساً بالتنظيمات الأخرى، متصلة بالحرب الأهليّة.

بالمناسبة، الحكم وإن لم يدن الضاهر، في الدعوى ضدّه، إلا أنّه لم يكن في صفّه أيضاً. أسقطت القاضية ادعاءه بحصول بيع بينه وبين جعجع، لعدم تقديمه ما يثبته. فبحسب النص: «المحكمة تبقّنت أن أيّ بيع للتلفزيون لم يحصل». في المقابل، الحكم يتطرق إلى «عقد التفرّغ» الذي تم عام 1992 بين «القوّات» والضاهر، فتغيّر اسم المؤسسة، وكان هذا لمصلحة الضاهر، وبالتالي «فإنّ الأمر تم حتماً بعلم جعجع وموافقته». هكذا، القضيّة الأساسيّة في مكان آخر تماماً. إنها تركة الحرب الأهليّة، الثقيلة جدّاً، التي رميت على قاضية ربّما كانت طفلة آنذاك، فخرجت بالنتيجة التي اقتنعت بها. بالمناسبة، بعض المقرّبين من القاضية، وإزاء كلّ التعليقات «القوّاتيّة» المسيئة ضدّها، نقلوا عنها أمس أنها تكتفي بالقول: «الحمد لله أنا ضميري مرتاح». نصّ الحكم كان واضحاً أيضاً لناحية «التناقض في إفادات الضاهر (في مسألة البيع)... علماً أنّ الثابت هو إنشاء التلفزيون بالجهود التي بذلها». الحكم يرى أنّ الضاهر لم يستلم شيئاً ليسيء الأمانة فيه، بل هو مَن أسس للتلفزيون، وعمل فيه من منطلق تخصصه المهني، وهو مَن «شرّعه» لاحقاً. النص واضح أيضاً لناحية أنّ ما ينطبق على جعجع، لناحية أن الملكيّة في هذه القضية، بالأساس، هي للشعب اللبناني، كون التلفزيون بني بتلك الأموال المأخوذة كجباية من الشعب، ينطبق أيضاً على الضاهر. أكثر ميليشيات الحرب الأهليّة كانت تأخذ الجباية من «الشعب» في مناطق نفوذها. الحكم يذكر هذا أيضاً، ويتلخّص هذا الجدال بالفقرة الآتية: «هذا التلفزيون الذي كان يتحتم مصادرته بفعل حلّ ميليشيا القوّات اللبنانيّة، قد اكتسب وجوده الفعلي الشرعي من خلال الترخيص الذي مُنح لشركة LBCI التي كان الضاهر يملك معظم أسهمها، مع عدم مساهمة جعجع أو الجهة المدّعية (القوّات) بأيّ مال من مالهما في تأسيس تلك الشركة، وذلك في ضوء تعذّر اعتبارهما مالكين لمال الميليشيا المنحلة، والتي لم تساهم بدورها بأي مال من أموال المنتسبين إليها، بل من مال الشعب اللبناني». يوم أمس، وإثر صدور الحكم، احتفل الضاهر مع العاملين في التلفزيون وتحدّث عن ربح قضايا أخرى في تحكيم دولي قبل أيام، قائلاً: «بلي علمناه مع الوليد بن طلال بالمقياس العالمي ما بينعمل، وسمير جعجع كتير زغير قدام الوليد بن طلال». يبدو أن هذه أيّام سعد الضاهر دوليّاً ومحليّاً... لكن، هنا، المسألة لم تنته بعد. الآن ستبدأ، مع الاستئناف، رحلة قضائيّة أخرى.

ميليشيا «البزنس»

عندما تقدّمت «القوات» بالدعوى ضدّ بيار الضاهر، قبل نحو 12 عاماً، كان رجل الأعمال ووكيل الإعلانات أنطوان الشويري لا يزال حيّاً. إفادته في القضية، كشاهد، ضُمّنت الحكم الصادر أمس عن القاضية فاطمة جوني. ثمّة مقطع في إفادته جدير بالتوقف عنده: «خلال عام 1993 طُرح مشروع توأمة، أو شراكة، بين ثلاثة تلفزيونات هي LBC والمستقبل وتلفزيون لبنان، تحت مظلة شركة قابضة بين الرئيس الراحل رفيق الحريري والقوات اللبنانية المالكة للتلفزيون LBCI. جعجع أبلغ الشويري بعد عودته من اجتماع مع الرئيس الحريري باستعداد الأخير لتحسين نسبة حصّة القوات في الشركة القابضة، وطلب إليه الاجتماع في اليوم التالي بالرئيس الحريري لمتابعة الموضوع، ولم يتم تكليف الضاهر بهذه المهمة لأن الحريري كان قد رفض الاجتماع بالضاهر بسبب حملة شنّها التلفزيون المذكور عليه.

وأفاد الشويري أنّه اجتمع بالفعل في اليوم التالي مع الحريري، الذي أبلغه باستعداده لرفع نسبة حصة القوات اللبنانية في الشركة القابضة المزمع إنشاؤها، وسلمه نسخة عن مشروع مرسوم جديد ينظم البث الفضائي، فقام هو، أي الشويري، بتسليم تلك النسخة لجعجع بحضور الضاهر، وطلب من جعجع تكليف شخص يتمتع بالخبرة السياسية لمتابعة هذا الشق مع الحريري». بصرف النظر عن تأثير مكان هذه الإفادة في القضية المثارة، في النزاع بين جعجع والضاهر، إلا أنّها تبقى، كونها صادرة في حكم قضائي، بمثابة وثيقة تاريخيّة تُعطي فكرة عن كيفية إدارة البلاد في تلك الحقبة. كان ذلك بعد الخروج من الحرب الأهليّة. الحديث عن توأمة مؤسسات خاصة مع تلفزيون لبنان، وكأن الأخير «ملك أبو» فلان أو علتان، وشركة قابضة يقرّر الحريري أن يزيد من خلاله الحصّة لهذا أو ذاك. إفادة الشويري هي تصوير للحظة إدارة بلد بذهنية «البزنس». لحظة تحالف رجل الأعمال مع رجل الميليشيا... بغية إدارة دولة.

المشهد السياسي

لجنة وزارية برئاسة رئيس الحكومة لـ«البرغل والمعكرونة»!
مانحو «سيدر» يهدّدون: الخصخصة الآن!

لا يتناسب جدول الأعمال للأسبوع التالي على التوالي، مع الوعود والآمال التي رسمتها الحكومة الجديدة أمام اللبنانيين. فالإصلاح انتهى أمس بتشكيل لجنة وزارية للبرغل والمعكرونة كأبرز إنجازات الحكومة لهذا الأسبوع. في عضويتها الوزير محمد شقير الحائر بين كونه وزيراً للاتصالات أو ممثّلاً لأصحاب روّوس الأموال. وخارج مجلس الوزراء، أتى «المفوّض السامي» المتابع لمؤتمر «سيدر». مهدداً المسؤولين: أمامكم شهران لتنفيذ الوعود. وإلا... لن ندفع!

كالمفوّض السامي الفرنسي، حضر «المندوب المشترك بين الوزّارات من أجل المتوسط» والمسؤول عن تنفيذ مقررات مؤتمر «سيدر» السفير الفرنسي بيار دوكين إلى بيروت أمس، وعلى لسانه التهديد والوعيد للمسؤولين اللبنانيين.

طبعاً، تهديدات دوكين، مغلّفة بمصلحة لبنان الاقتصادية الإصلاحية، لكن مشروطة بتنفيذ «الخطة الإصلاحية» كمدخل لالتزام الدول بـ«دعم لبنان» عبر خطّة سيدر. إلّا أن دوكين، لم يخفِ أمام من التقاهم أمس، أن فرنسا وحلفاءها يعطون لبنان مهلة شهرين لتنفيذ ما يرونه من «إصلاحات أوليّة»، أساسها الخصخصة وأخطرها في قطاع الاتصالات، وبعدها، إن لم يلتزم لبنان، فإن التزامات الدول المانحة/ المُقرضة ستكون مهدّدة.

وبحسب المعلومات، فإن دوكين طرح النقاط التالية الواجب تنفيذها في مهلة الشهرين: خفض عجز الموازنة بما يعادل 1% من الناتج المحلي، وضع آلية لمكافحة التهرب الضريبي والفساد على أن تكون فعلية وجديّة وليست شعارات، إطلاق عقود الشراكة مع القطاع الخاص، وتحرير قطاع الاتصالات!

علماً أنّ الثابت هو إنشاء التلفزيون بالجهود التي بذلها». الحكم يرى أنّ الضاهر لم يستلم شيئاً ليسيء الأمانة فيه، بل هو مَن أسس للتلفزيون، وعمل فيه من منطلق تخصصه المهني، وهو مَن «شرّعه» لاحقاً. النص واضح أيضاً لناحية أنّ ما ينطبق على جعجع، لناحية أن الملكيّة في هذه القضية، بالأساس، هي للشعب اللبناني، كون التلفزيون بني بتلك الأموال المأخوذة كجباية من الشعب، ينطبق أيضاً على الضاهر. أكثر ميليشيات الحرب الأهليّة كانت تأخذ الجباية من «الشعب» في مناطق نفوذها. الحكم يذكر هذا أيضاً، ويتلخّص هذا الجدال بالفقرة الآتية: «هذا التلفزيون الذي كان يتحتم مصادرته بفعل حلّ ميليشيا القوّات اللبنانيّة، قد اكتسب وجوده الفعلي الشرعي من خلال الترخيص الذي مُنح لشركة LBCI التي كان الضاهر يملك معظم أسهمها، مع عدم مساهمة جعجع أو الجهة المدّعية (القوّات) بأيّ مال من مالهما في تأسيس تلك الشركة، وذلك في ضوء تعذّر اعتبارهما مالكين لمال الميليشيا المنحلة، والتي لم تساهم بدورها بأي مال من أموال المنتسبين إليها، بل من مال الشعب اللبناني». يوم أمس، وإثر صدور الحكم، احتفل الضاهر مع العاملين في التلفزيون وتحدّث عن ربح قضايا أخرى في تحكيم دولي قبل أيام، قائلاً: «بلي علمناه مع الوليد بن طلال بالمقياس العالمي ما بينعمل، وسمير جعجع كتير زغير قدام الوليد بن طلال». يبدو أن هذه أيّام سعد الضاهر دوليّاً ومحليّاً... لكن، هنا، المسألة لم تنته بعد. الآن ستبدأ، مع الاستئناف، رحلة قضائيّة أخرى.

وليس كوزير في الحكومة. إذ إن النقاش في جلسة أمس حول حماية بعض المنتجات الوطنية (المعكرونة، الطحين، البرغل، البسكويت، والويفر ومواد التنظيف)، أوصل إلى تكوين لجنة برئاسة الرئيس سعد الحريري وعضوية نائبه ووزراء الاقتصاد والصناعة والمال والاتصالات والدولة لشؤون التجارة الخارجية و... محمد شقير، بصفته الاقتصادية! وجرى النقاش بين الوزير وائل أبو فاعور وشقير، حول فكرة الحماية، وأشار وزير الاتصالات إلى أن قرار الحماية الأخير لبعض المنتوجات الغذائية ورفع الضريبة على المنتوجات التركية ووقف استيراد بعض المنتوجات ردّت عليه تركيا بوقف استيراد الخردة من لبنان، ما دفع بعمّال الخردة في طرابلس والشمال إلى الاعتراض. فسأل أبو فاعور شقير عن عدد المعترضين، فأجاب الأخير بأن هؤلاء يقدّرون بحوالي 150 عائلة، وكان جواب أبو فاعور أن الحماية يستفيد منها حوالي 2000 عائلة. ويقول معارضو مشروع حماية بعض المنتجات (البرغل والمعكرونة...) إن صدور هكذا قرار سيؤدي عملياً إلى تشريع احتكار في السوق لهذه المنتجات، بسبب غياب المنافسة الجدية بين المنتجين اللبنانيين. ويجري همس عن وجود شركة محددة ستكون المستفيد الأول من أي قرار مماثل.

> دوكين طالب المسؤولين بالخصخصة وتحديداً في قطاع الاتصالات

باسيل «يُنقّر» على بو صعب

وحين أثار وزير التربية أكرم شهيّب مسألة الأساتذة الناجحين في كلية التربية بإعطائهم الدرجات الست المستحقة لهم بموجب سلسلة الرتب والرواتب، أيّده وزير الدفاع الياس بو صعب، الذي أكد أن الأساتذة يستحقّون ذلك. غير أن الوزير جبران باسيل، وبين المزح والجدّ، استهلّ الكلام متوجّهاً لرئيس الحكومة: ما يقوله الوزير بو صعب من رأي في ملفّ الأساتذة وفي ملفّ النازحين لا يمثّل رأينا! وتابع «ممازحاً»: وإن استمر الحال على ما هو عليه فإنني سأضطر لأخذ إجراءات! فما كان من أبو فاعور إلا أن تابع «المزحة»: خذ إجراءاتك لأن الوضع مستمر على ما هو عليه. واعترض باسيل على مسألة منح الأساتذة الدرجات الست من خلفية اعتباره أن سلسلة الرتب والرواتب بأكملها خطأ وأن الحكومة الماضية أقرتها تحت ضغط «الشعبوية». وعندما شرح الوزير البير سرحان أن إقرار الدرجات الست يحتاج إلى قانون بعد قرار مجلس شورى الدولة إبطال القرار، بزّر الحريري ضرورة الإقرار في الجلسة الحكومية بأن النواب في المجلس بعد أسبوعين سيقدّمون القانون وتضطر الحكومة عندها لإقراره وينزل النواب ويلتقطون الصور مع الأساتذة المتجمهرين أمام السراي الحكومي وكأن هذا إنجاز، مقدّراً الكلفة بحوالي 3 مليارات و700 مليون ليرة، مقترحاً أن تقوم الحكومة بإقراره، وهكذا كان. واستغرب عدد من الوزراء، خروج باسيل وبعض وزراء التيار الوطني الحرّ من قاعة مجلس الوزراء في ختام الجلسة، مع أن بو صعب كان قد طلب الكلام ليشرح موقفه. وفي ما خصّ الاختلاف في الرأي بين بو صعب وباسيل حول مسألة النازحين، فهو يرتبط بالبند المتعلّق بـ«تمكين التلامذة الذين تابعوا دراستهم في سوريا أو أي دولة أخرى والتلامذة السوريين وسواهم من سائر الجنسيات، من التقدم للامتحانات الرسمية في العام 2019 للشهادتين المتوسطة والثانوية»، إذ إن بو صعب يؤيّد السماح للطلاب السوريين بتقديم الامتحانات، فيما يرفض باسيل بذريعة أن الأمر يجبر النازحين على العودة إلى سوريا.

باسيل للحريري: كلّ ما يقوله بو صعب حول النازحين والأساتذة لا يمثّل رأينا (هيثم الموسوي)

وبدا لافتاً أمس، معاتبة الحريري للوزراء بسبب تسريب جدول أعمال مجلس الوزراء ومداولات الجلسات، على اعتبار أنها سريّة. وحين سئل وزير المال علي حسن خليل عن الأرقام المالية، أكّد أن كلّ شيء موجود لكنّه لن يحضره إلى مجلس الوزراء خوفاً من التسريب إلى الإعلام!

عودة نازحين إلى سوريا

على صعيد آخر، أمّنت المديرية العامة للأمن العام العودة الطوعية لـ 1073 نازحاً سورياً من مختلف المناطق اللبنانية بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR إلى الأراضي السورية، عبر معابر المصنع والقاع والعبودية. وواكب الأمن العام الحافلات التي أمنتها السلطات السورية من نقاط التجمّع إلى الحدود اللبنانية - السورية.
(الأخبار)